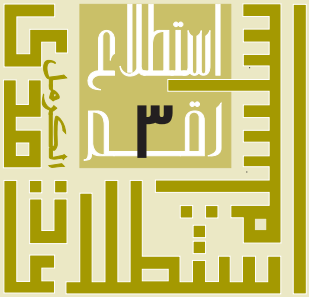

سلسلة استطلاعات رأي الفلسطينيين في اسرائيل

اسباب مقاطعة الانتخابات عند المواطنين العرب في اسرائيل

عميد صعابنه

حزيران ٢٠٠٤

عميد صعابنة
اسباب مقاطعة الانتخابات عند المواطنين العرب في اسرائيل
(مدى الكرمل ـ المركز العربي للدراسات الاجتماعيةالتطبيقية، ٢٠٠٤)

Ameed Sa'abneh
Reasons Behind the Arab Citizens' Boycott of the Knesset Elections 2003
(Mada Al-Carmel- Arab Center Fo Applied Social Resaarch)

© جميع الحقوق محفوظة (2004)
مدى الكرمل ـ المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
شارع اللنبي ٥١، ص.ب ٩١٣٢، حيفا ٣١٠٩٠
هاتف: ٨٥٥٢٠٣٥-٠٤، فاكس: ٨٥٢٥٩٧٣-٠٤

www.mada-research.org
mada@mada-research.org

مقدمة

اظهرت نتائج الانتخابات للكنيست السادس عشر إحجام ٣٨٪ من اصحاب حق الاقتراع العرب عن التصويت، وهي اعلى نسبة امتناع منذ انتخابات الكنيست الاول في العام ١٩٤٩. فاجأت هذه النسبة كثيرين على الرغم من وجود تيارات وحركات سياسية دعت دائما الى مقاطعة الانتخابات للكنيست، حيث ان الامتناع عن التصويت بهذا المدى لم يكن متوقعا. وكانت قد انخفضت نسبة المشاركة في التصويت في انتخابات الكنيست الاخير، ليس فقط في المجتمع العربي وانما في المجتمع اليهودي الاسرائيلي ايضا، وان كان ذلك بحدة اقل (انظروا الرسم البياني ١). نسبة التصويت العامة، والتي استقرت منذ بداية السبعينيات بين ٧٨٪ وَ ٧٩٪، انخفضت في الانتخابات الاخيرة لتصل الى ٦٨٪ من اصحاب حق الاقتراع، بينما انخفضت نسبة التصويت لدى اصحاب حق التصويت العرب من ٧٥٪ في عام ١٩٩٩ الى ٦٢٪. ويمكن ان نفهم من الانخفاض الحاصل في نسبة المشاركة العامة من جهة والمشاركة العربية من جهة اخرى ان هناك

عوامل كان لها نفس الاثر على المشاركة في الانتخابات في المجتمعين.

يأتي هذا الاستطلاع لدراسة ظاهرة الامتناع عن التصويت في المجتمع العربي ولتقصّي الاسباب التي دفعت بجمهور كبير بعيدا عن صناديق الاقتراع.

يمكن ان نلاحظ وجود عدة توجهات في تفسير ظاهرة الامتناع عن التصويت عند المواطنين العرب:

١. الامتناع المبدئي: يرجع السبب المحتمل الاول للامتناع عن التصويت الى الموقف السياسي الداعي الى فكرة ان المشاركة في الانتخابات للكنيست هي بمثابة اعتراف بشرعية البرلمان الاسرائيلي وبكل ما ينبثق عنه من تشريعات وقوانين. في هذه الحالة يشكل الامتناع عن التصويت رفضًا لاضفاء الشرعية على المؤسسة البرلمانية الاسرائيلية من خلال عملية التصويت. وربما تكون حركة ابناء البلد من اكثر الحركات السياسية تمثيلا لهذا الموقف[١]. وما يميّز المؤيدين لهذا الموقف هو عدم ايمانهم بضرورة العمل البرلماني، واعتبار المشاركة البرلمانية للعرب مساهمة في تجميل الديموقراطية الإسرائيلية المزعومة، ليس الاّ. سلوك المقاطعة هو احد ثوابتهم، وهو غير قابل للتغيير مع اي تحوّل في الظروف السياسية والاجتماعية المحيطة. وبطبيعة الحال فان الممتنعين لاسباب مبدئية يمارسون عملهم السياسي خارج البرلمان وخارج الاحزاب البرلمانية.

١. انظروا الملحق ١: بيان الحركة الشعبية لمقاطعة الانتخابات.

الرسم البياني ١: نسبة المشاركة العامة ومشاركة العرب في اسرائيل في انتخابات الكنيست من سنة ١٩٤٩ حتى سنة ٢٠٠٣

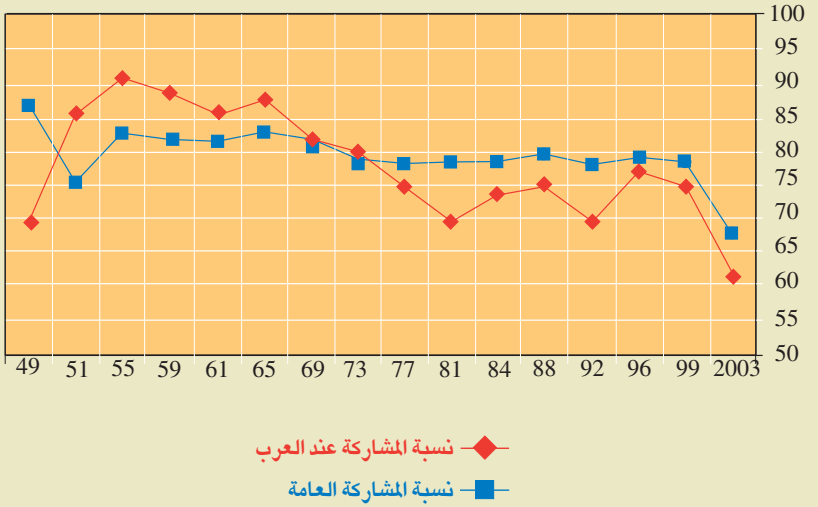

٢. الامتناع الاحتجاجي: هو الامتناع انطلاقا من موقف سياسي يدعو الى مقاطعة الانتخابات من منطلق الاحتجاج؛ وهو يرمي من خلال مقاطعة الانتخابات الى ايصال رسالة سياسية تعبّر عن الاحتجاج والاستياء من الوضع السياسي والاجتماعي السائد في فترة الانتخابات وما سبقها. مثّلت اللجنة الشعبية لمقاطعة الانتخابات (التي تكوّنت قبل نهاية سنة ٢٠٠٠) هذا الموقف؛ إذ دعت الى مقاطعة الانتخابات لرئاسة الحكومة التي جرت في العام ٢٠٠١، وكان شعارها آنذاك «اذا صوت الشهداء سنصوت». وقد شارك في اقامة هذه اللجنة

تيار المقاطعة المبدئي المذكور أعلاه، اضافة الى «لجنة ذوي الشهداء» التي اضفت على جهود المقاطعة زخمًا خاصًا. وفي حديث أُجريَ مع السيد حسن عاصلة رئيس «لجنة ذوي الشهداء» في ٢٨/١/٢٠٠٣ قال: «... جاءت الانتخابات لرئاسة الحكومة بعد مضيّ ما لا يزيد عن اربعة شهور على مقتل ابنائنا. دعوة لجنة ذوي الشهداء لمقاطعة الانتخابات هي بمثابة صرخة احتجاج على الجرائم التي ارتكبتها الحكومة الاسرائيلية في هبة اكتوبر. ... فكيف سنصوت لقاتل ابنائنا (ايهود براك)؟ الموقف الاخلاقي والانساني للجماهير العربية كان يحتم عليها مقاطعة هذه الانتخابات التي لا تأتي بأي مصلحة عامة على الجماهير العربية». حققت جهود المقاطعة نجاحا تمثل في مقاطعة ما يقارب ٩٠٪ من اصحاب حق التصويت العرب انتخابات رئاسة الحكومة. لم يبق موقف لجنة ذوي الشهداء من المشاركة في الانتخابات كما هو، فقد صرح السيد عاصلة التصريح التالي بالنسبة لانتخابات الكنيست السادس عشر التي جرت في ٢٠٠٣: «... في انتخابات الكنيست عام ٢٠٠٣ لم تكن هنالك مصلحة عامة في مقاطعة الانتخابات، هنالك حركات سياسية (ابناء البلد) تؤمن بموقف المقاطعة ونحن نحترم هذا الرأي، لكن هنالك احزاب عربية شاركت في هذه الانتخابات، لذلك لم تدعُ لجنة ذوي الشهداء الى مقاطعة هذه الانتخابات».

بالاضافة الى الاحتجاج على الوضع السياسي او الاجتماعي عامة، قد يكون سلوك المقاطعة عند الفرد

احتجاجا على اداء الحزب الذي ينتمي إليه او يصوت له. ويكون الاحتجاج عادة على مواقف الحزب او دوره – او عدم اتخاذه دورا– في قضايا عينية. والامتناع عن التصويت في هذه الحالة اشبه بمحاسبة الحزب او معاقبته ونقد سياسته العامة بهدف تغيير مواقف الحزب في المستقبل. وما يميز المقاطعين المحتجين، سواء أكان ذلك على الوضع السياسي العام ام على اداء الاحزاب، هو الاهتمام بالعمل السياسي والايمان بامكانية التغيير من خلال العمل البرلماني. فهؤلاء، على الغالب، يميلون إلى حزب معين، صوّتوا له في الماضي ويفكرون في المشاركة في الانتخابات مستقبلاً.
وهنالك اصحاب حق اقتراع عرب يقاطعون الانتخابات احتجاجا على حالة الفرقة التي تسود الخارطة الحزبية العربية. يعبر هؤلاء، عشية كل انتخابات برلمانية، عن استيائهم من حالة تشرذم يرفضونها، ويعلنون انهم لن يصوتوا الاّ اذا توحدت الاحزاب العربية في قائمة عربية واحدة.

٣. السبب المحتمل الثالث للامتناع عن التصويت يعود الى حالة من اللامبالاة بكل ما يجري في الحياة السياسية، وخاصة الانتخابات وما يمكن ان تُحْدث من تغيير في المجتمع الاسرائيلي عامة والمجتمَع العربي بشكل خاص. وفي حين انه بالامكان ان نسمي الامتناع عن التصويت في الحالتين السابقتين مقاطعة مقصودة وواعية، لا تعكس هذه الحالة موقفا

سياسيا واضحا، ولا يصح ان يطلق عليها مقاطعة بمفهوم العمل السياسي الارادي، فهي حالة من عدم المشاركة السلبية فقط. هنالك عوامل كثيرة من شأنها ان تؤدي الى حالة اللامبالاة هذه. على سبيل المثال، قد يقود اقتناع الفرد او اقناعه لنفسه بان صوته لن يؤثر ولن يغير من واقع الامور الى الإحجام عن المشاركة في الانتخابات. كذلك تدفع الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، مثل البطالة والفقر، التي ما انفكت تلازم المجتمع العربي في اسرائيل، الى فقدان الامل في تغيير الواقع الى الأحسن، وبالتالي إلى الاعتقاد أنّه ليس هنالك جدوى من القيام باي نشاط سياسي، كالتصويت وغيره. الممتنع اللامبالي هو النقيض للنشيط سياسيا وحزبيا، لا يثيره نشاط الاحزاب ولا يستهويه خطاب رجال السياسة.

بالاضافة الى المجموعات الثلاث التي ذكرت، هنالك اسباب لا تمتّ الى العوامل السياسية بأي صلة، تؤدي الى عدم المشاركة في الانتخابات، نحو: تردّي الحالة الصحيّة؛ التقدم في السن؛ السفر الى خارج البلاد؛ صعوبة الوصول الى صناديق الاقتراع؛ وغير ذلك. ويشكّل الممتنعون نتيجة هذه الاسباب فئةً لا يجمع المنتمين اليها تحت سقف واحد جامعٌ سوى ظروف أنيّة قد تزول لاحقًا. مقاطعة المنتمين لهذه الفئة للانتخابات هي مقاطعة سلبية ونابعة من كونهم لا يملكون القدرة على المشاركة في الانتخابات.

طريقة البحث

في محاولة لفهم اسباب الامتناع عن التصويت قمنا باجراء البحث في نيسان ٢٠٠٣، اي بعد ثلاثة اشهر تقريبا من موعد الانتخابات للكنيست السادس عشر.

العيّنة

اجري البحث على عينة مكونة من ٨٢١ من اصحاب حق الاقتراع العرب. تم اختيار عينة البحث وفقا لطريقة العينة العشوائية الطبقية (Stratified random sample). وفقا لهذه الطريقة، تم تقسيم مجموعة السكان – اصحاب حق الاقتراع العرب– الى سبع طبقات رئيسية مختلفة، تم تصنيفها وفق التوزيع الجغرافي للمواطنين العرب، وعليه تم استطلاع موقف اصحاب حق اقتراع من النقب والمثلث الجنوبي والمثلث الشمالي والجليل والمدن المختلطة. وفي منطقة الجليل تم اختيار عينة منفردة من البلدات الدرزية واخرى من البلدات البدوية في الشمال، وذلك بسبب الاختلاف في انماط التصويت عند هاتين المجموعتين عن باقي مجموع السكان (انظروا الجدول ١). كذلك تم اعتبار سكان المدن المختلطة العرب طبقة منفردة عن باقي سكان البلدات العربية. بعد تقسيم مجموعة السكان الى طبقات، تم اختيار عيّنة عشوائية منفردة من كل واحدة من هذه الطبقات. عند تحليل النتائج، تمثلت كل مجموعة من مجموعات العينة حسب حجمها النسبي من اجمالي السكان. يعرض الجدول٢ توزيع العوامل الديموغرافية (الجنس

الديانة؛ التحصيل التعليمي؛ الحالة الاجتماعية؛ الجيل) في العينة.

الجدول ١: توزيع العينة حسب الطبقات

الطبقة	حجم الطبقة	النسبة المئوية للطبقة
المثلث الشمالي	78	10
المثلث الجنوبي	61	7
المدن المختلطة	101	12
النقب	100	12
الجليل١	275	34
البلدات الدرزية٢	105	13
البلدات البدوية في الشمال٣	101	12
المجموع	**821**	**100**

١. والمقصودة هنا البلدات الجليليّة غير الدرزية وغير البدوية.
٢. تشمل البلدات التي كلّ سكّانها أو غالبيّتهم من الدروز.
٣. غالبية سكانها من البدو.

سير البحث

تم استطلاع رأي المشاركين في البحث تلفونيًا. في بداية المقابلة تم توجيه السؤال التالي للمشاركين: «هل صوّتَّ في الانتخابات الاخيرة للكنيست ٢٠٠٣؟». وفقا للاجابات على السؤال الاول، تم تقسيم المشاركين في البحث الى مجموعتين: المشاركين في الانتخابات؛ والمتنعين عن التصويت. وتم توجيه السؤال المفتوح التالي: «ما هو سبب امتناعك عن التصويت في الانتخابات الاخيرة (٢٠٠٣)؟» للذين اجابوا انهم امتنعوا عن التصويت. تم تسجيل اجابات المشاركين اثناء المحادثة الهاتفية على استمارة البحث مثلما ذكرت حرفيا من قبل المشاركين. بعد الانتهاء من المقابلات تم تصنيف اجابات المتنعين عن التصويت –حسب مضمونها– الى اربع مجموعات وهي: امتناع مبدئي؛ امتناع احتجاجي؛ امتناع لا مبالٍ؛ وعدم مشاركة ظرفيّ.

الجدول ٢: توزيع المتغيرات الديموغرافية في عينة البحث (نسب مئوية)

		النسبة المئوية
الجنس	رجال	49
	نساء	51
الديانة	مسلم	73
	مسيحي	13
	درزي	13
التحصيل التعليمي	ابتدائي	28
	ثانوي	46
	جامعي	26
الحالة الاجتماعية	اعزب	27
	متزوج	71
	آخر	2
مجموعة الجيل	21 - 18	13
	24 - 22	10
	34 - 25	32
	44 - 35	25
	54 - 45	12
	64 - 55	5
	+65	4

اضافة الى السؤال حول اسباب الامتناع عن التصويت –والذي وُجِّه الى الممتنعين فقط–، تم توجيه السؤال المفتوح التالي الى كل المشاركين: «اذا قامت الجماهير العربية بمقاطعة الانتخابات، كيف

سيؤثر ذلك على وضع العرب في اسرائيل حسب رأيك؟». وتمت معالجة الاجابات على هذا السؤال بنفس الطريقة التي تعاملنا بها مع السؤال حول اسباب الامتناع. وقد ابرز تصنيف اجابات المشاركين على هذا السؤال ثلاثَ مجموعات رئيسية: تأثير ايجابيّ؛ تأثير سلبي؛ انعدام تأثير. اضافة الى الاسئلة حول اسباب الامتناع وحول تأثير المقاطعة، تم استطلاع رأي المشاركين في البحث حول بعض الجوانب الاخرى المتعلقة بالانتخابات والمشاركة السياسية، اضافة الى المميزات الديموغرافية[٢].

نتائج

بلغت نسبة الممتنعين عن التصويت في عينة البحث ٣٢٪، اي اقل بـِ ٦٪ من النسبة الحقيقية للامتناع في الانتخابات. يتعدى هذا الفارق خطأ المعاينة المتوقع وهو يعادل ٢٪. يعود السبب لهذا الفرق الى عدة عوامل. فمن المتوقع ان يكون الوصول بواسطة الهاتف الى مجموعة الممتنعين عن التصويت (وبخاصّة الوصول الى الممتنعين بسبب معيقات كالسفر؛ والمرض؛ وعدم القدرة على الحركة؛ والشيخوخة؛ الخ...) اصعب من الوصول الى مجموعة المصوتين. اذ قد تكون الاسباب التي منعتهم من التصويت هي نفس الاسباب التي حالت دون الوصول اليهم عن طريق الهاتف فيما لو وقع بعضهم في العينة التلفونية. وعليه، فان نسبة التجاوب المحدودة من جانب تلك الفئة تجعل من نسبة الممتنعين

٢. انظروا الملحق ٢: استمارة البحث.

تقل عن النسبة الحقيقية بفارق يفوق نسبة الخطأ المتوقع. وثمّة عامل اخر هو صعوبة الوصول عن طريق الهاتف، او حتى انعدام هذه الامكانية، بالنسبة لمجموعات سكانية تتميز بمشاركة قليلة في الانتخابات. على سبيل المثال، نجد ان بيوت السكان البدو في القرى غير المعترف بها في النقب غير مربوطة بشبكة الهواتف بتاتا، ولذلك لا يمكن الوصول اليهم واعطاءهم التمثيل الملائم. هذه الفئة التي يبلغ عدد أفرادها ما يقارب الـ ٦٠ الف شخص (نحو ٦٪ من مجمل السكان العرب) تتميز بنِسَب مشارَكة قليلة في الانتخابات تتراوح بين ٢٢٪-٣٥٪.

اسباب الامتناع عن التصويت

كما ذكرنا سابقًا، تم تصنيف اجابات المتنعين عن التصويت الى اربع فئات رئيسة:

١. ممتنع ايديولوجي؛
٢. ممتنع محتجّ؛
٣. ممتنع لا مبال؛
٤. ممتنع ظرفيّ.

يعرض الجدول ٣ توزيع الممتنعين عن التصويت حسب الاسباب الاربعة المذكورة اعلاه. وتظهر هذه النتائج ان نسبة المقاطعة المقصودة عند الممتنعين عن التصويت- وهي ما تمثله فئة المقاطعين لاسباب ايديولوجية (٩٪) ولاسباب احتجاجية (٣٥٪)- تصل الى ٤٤٪. الاغلبية المتبقية (٥٦٪) من الممتنعين

فضلوا هذا السلوك او اضطروا إلى ذلك بدون اية صلة للاعتبارات السياسية او الإيديولوجية بذلك.

الجدول ٣: توزيع الممتنعين عن التصويت حسب سبب الامتناع (نسب مئوية)

سبب الامتناع	النسبة من الممتنعين	النسبة من اجمالي المشاركين (المصوتين والممتنعين)
امتناع ايديولوجي	9	3
امتناع احتجاجي	35	11
امتناع لا مبالٍ	20	6
امتناع ظرفيّ	36	12
المجموع	**100**	**32**

تتميز مجموعة المقاطعين اللامبالين (وتعادل خُمس المقاطعين) بكونها النقيض للنشيط السياسي الحزبي. وهي المجموعة التي لا تؤمن بان الاحزاب تحْدث تغييرا جديا، لكنها– على خلاف المقاطعين الايدَيولوجيين– لا تبرر ذلك بكثير من التحليلات والتفاسير. وقد اشرنا في المقدمة الى بعض العوامل التي من شأنها ان تزج بالفرد في خانة اللامبالاة هذه. فعلى سبيل المثال، قد تولّد ظواهر كالبطالة والفقر والمستوى المتدني للمعيشة – وبخاصّة اذا لازمت الفرد طوال فترة مديدة – قد تولّد الاحباط واليأس من امكانيات الانتقال الى واقع افضل. والاحباط في

هذه الحالة يكون إلى حدّ يمنع الفرد من الانخراط في حياة سياسية نشطة، حتى ان عملية التصويت – وهي التي تبدو سهلة ومفهومة ضمنا لكثير من الناس – تصبح جهدًا عبثيًا أو ضائعًا يُستحسَن عدم القيام به. اضف الى ذلك أنّه جاءت الانتخابات الاخيرة بعد تراجع مستمر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والاوضاع في الاراضي المحتلة جعل الامل في حل عادل يبدو سرابا. وقد طغى على جو الانتخابات الاخيرة استفحال قوى اليمين وشبه التأكد من أن نتائج الانتخابات محسومة سلفا لصالحها، الامر الذي حدَّ من حماسة الكثيرين للمشاركة في الانتخابات.

رافق الانخفاض في نسبة التصويت عند العرب انخفاض في النتائج العامة للمجتمع الاسرائيلي. فالظروف الاقتصادية–الاجتماعية الصعبة التي سادت المجتمع العربي في اسرائيل (وكان لها الاثر الذي ذكرناه على بعض الممتنعين العرب) حلَّت ايضا على المجتمع الاسرائيلي عامة، وان كان بتفاوت ملحوظ. وقد دلت نتائج الانتخابات العامة على انخفاض نسبة التصويت من ٧٨,٧٪ في الانتخابات السابقة الى ٦٨٪ في الانتخابات الاخيرة.
وهناك عامل اخر ربّما كان له تأثير على المقاطعة في هذه الانتخابات يتلخص في نجاح تجربة المقاطعة في انتخابات العام ٢٠٠١؛ إذ كانت مقاطعة تلك الانتخابات تجربة فريدة للمجتمع العربي.[٣]

٣. انظروا: نديم روحانا، نبيل الصالح، نمر سلطاني. تصويت بدون صوت– الأقلية الفلسطينية في الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية ٢٠٠٣. حيفا: مدى– المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، ٢٠٠٤.

عوامل ديموغرافية ذات صلة بسلوك الامتناع عن التصويت

رغم ان البحث لم يأت ليفحص العلاقة بين المتغييرات الديموغرافية وظاهرة الامتناع عن التصويت، تشكّل النتائج مؤشرات ذات قيمة حول هذه العلاقة.

الجندر (النوع الاجتماعيّ)

تُظهر النتائج فرقا واضحا في نسب التصويت بين الرجال والنساء. ٪٢٧ من الرجال ونسبة اعلى من النساء (٪٣٦) لم يشاركوا في الانتخابات. احد الاسباب المحتملة لهذا الفرق يعود الى تهميش دور المرأة العربية في الحياة السياسية وتحديد مشاركتها السياسية في مساحة اضيق ممّا هو متاح للرجل[٤]. كنتيجة لهذا التهميش، من المتوقع ان تجتذب عملية التصويت والتأييد المعلن لاحد الاحزاب السياسية – باعتبارهما نوعًا من انواع المشاركة السياسية– نسبة من النساء تقل عما هو من الرجال. واذا كانت عملية الامتناع عن التصويت عند النساء تعود في غالبيتها الى إقصاء المرأة عن الحياة السياسية من المتوقع اذًا ان تنتمي غالبية النساء الممتنعات الى الفئتين الثالثة والرابعة – امتناع لامبال وامتناع ظرفيّ– لا إلى الاولى والثانية. وتظهر النتائج ان ٪٦٣ من النساء اللواتي امتنعن عن التصويت ينتمين الى فئة الممتنعين اللامبالين او الممتنعين الظرفيين، مقابل نسبة ٪٤٨ عند الرجال.

٤. المصدر السابق . كذلك انظروا: سهير ابو عقصة داود. المرأة الفلسطينية في السياسة في اسرائيل. رسالة دكتوراه، الجامعة العبرية، القدس.

الجيل

عند النظر الى العلاقة بين مجموعة الجيل وبين نسبة الامتناع عن التصويت، يجب الاخذ بعين الاعتبار العلاقة «البنيوية» بين عامل الجيل وبين نسبة الامتناع الظرفي. وملخص هذه العلاقة هو كون ظاهرة الامتناع الظرفي، مثل الامتناع بسبب مرض او صعوبة في الوصول الى صناديق الاقتراع، شائعة عند المتقدمين في السن بنسب اعلى منها عند الشبّان. لذلك، عند النظر الى تأثير عامل الجيل في نسب الامتناع عن التصويت، من الافضل استثناء الامتناع الظرفي والتطرق الى تاثير عامل الجيل على باقي انواع الامتناع فقط.

يعرض الرسم البياني ٢ العلاقة الخطية بين مجموعة الجيل ونسبة الامتناع الظرفي، وبين مجموعة الجيل وبين نسبة باقي انواع الامتناع. في البداية نشير الى ان نسبة الامتناع الظرفي تبقى ثابتة حتى مجموعة الجيل ٤٥–٥٤، ثم ترتفع في مجموعات الجيل ٥٥–٦٤ وَ ٦٥ وما فوق. تدعم هذه النتيجة رأينا المذكور اعلاه حول استثناء هذا النوع من الامتناع. ان فحص العلاقة بين عامل الجيل وبين نسب باقي اسباب الامتناع يُظهر وجود علاقة عكسية بين هذين المتغيرين؛ فكلما تقدمنا في الجيل تقل نسبة الامتناع. في مجموعات الجيل ما بين ١٨ حتى ٣٤ تتراوح نسب الامتناع بين ٢١٪ الى ٢٤٪، وتنخفض هذه

النسب في مجموعات الجيل من ٤٥ وما فوق حيث تتراوح بين ١١٪ الى ١٤٪.[٥]

التحصيل التعليمي

تشير النتائج الى وجود علاقة ضعيفة بين مستوى التحصيل التعليمي وبين نسبة الامتناع عن التصويت. وتظهر هذه العلاقة على شكل علاقة عكسية حيث تنخفض نسبة الامتناع عن التصويت مع ازدياد في التحصيل التعليمي: ٣٧٪ عند اصحاب التحصيل الابتدائي؛ ٣١٪ عند اصحاب التحصيل الثانوي؛ ٢٧٪ عند اصحاب التحصيل الجامعي. للوقوف على طبيعة هذه العلاقة، قمنا بفحص ماهية اسباب الامتناع في كل من مستويات التحصيل التعليمي الثلاثة (انظروا الرسم البياني ٣). تشير النتائج المعروضة في الرسم البياني ٣ انه مع ازدياد التحصيل التعليمي نجد ازديادا في نسبة الامتناع كفعل سياسي (ايديولوجي او احتجاجي) وانخفاض في نسبة الامتناع الظرفي او الامتناع بدافع اللامبالاة. على سبيل المثال، في مجموعة التحصيل التعليمي الابتدائي، وهي التي اظهرت اعلى نسبة امتناع عن التصويت، نجد ان غالبية الممتنعين (٧٧٪) قاموا بذلك لاسباب ظرفية او بدافع من اللامبالاة. بخلاف ذلك نجد ان اسباب الامتناع عند مجموعة التحصيل التعليمي الاكاديمي تتشكل في غالبيتها (٦٣٪)من امتناع كفعل سياسي.

ومن الجدير بالذكر ان نتائج هذا الاستطلاع لم تظهر

٥. يظهر الرسم البياني المعروض انه عند الانتقال من مجموعة ١٨-٢١ الى مجموعة ٢٢-٢٤ هنالك ارتفاع في نسبة الامتناع؛ من ٢١٪ الى ٢٤,١٪. كذلك الأمر عند الانتقال من مجموعة ٥٥-٦٤ الى مجموعة (٦٥ وما فوق) ؛ من ١١,١٪ الى ١٤,٣٪، الا ان هذا الارتفاع -وهو بعكس ما تفرضه العلاقة العكسية بين الجيل ونسبة التصويت- هو بنسب قليلة وغير واضحة احصائيًا.

علاقة احصائية واضحة بين ظاهرة الامتناع عن التصويت وبين الحالة الاجتماعية والديانة.

الرسم البياني ٢: العلاقة بين الجيل وبين نسبة الامتناع

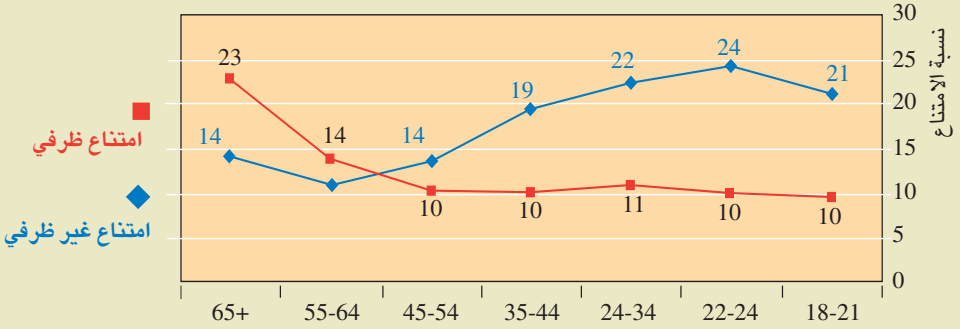

الرسم البياني ٣: اسباب الامتناع حسب التحصيل التعليمي

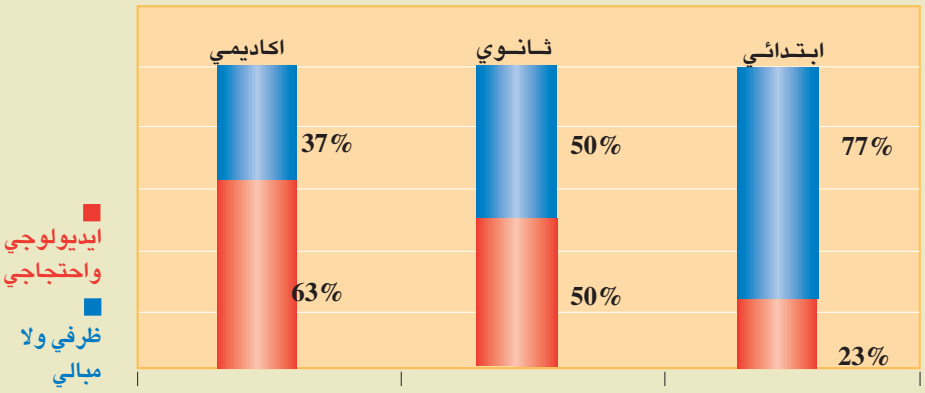

العلاقة بين الامتناع عن التصويت ومتغيرات مختلفة

بعد تقسيم الممتنعين الى الفئات المختلفة بحسب الاسباب التي ذكروها لامتناعهم عن التصويت، وُجّهت اليهم اسئلة اخرى بامكانها ان تبين الفروقات بين تلك الفئات، مثل مستوى النشاط السياسي عند المقاطعين الايديولوجيين والمقاطعين المحتجين والمقاطعين اللامبالين. وكان من المتوقع ان يعبّر المقاطعون من فئة المقاطعة الاحتجاجية عن ميولهم لاحد الاحزاب السياسية بنسب اعلى مقارنة بالمقاطعين الايديولوجيين. هذا وتطرق الاستطلاع الى مواقف وسلوكيات للمشاركين في الاستطلاع من شأنها هي الاخرى ان تبرز الفروق بين المجموعات المختلفة وهي:

١. المشاركة في الانتخابات سابقا والنية في المشاركة مستقبلا.
٢. الثبات في موقف المقاطعة.
٣. المشاركة في نشاطات سياسية غير حزبية.

وتم فحص هذه المواضيع من خلال الاسئلة التالية:
١. بالرغم من أنك لم تصوت في الانتخابات الاخيرة (٢٠٠٣)، هل تميل إلى احد الاحزاب؟
٢. هل شاركت في انتخابات الكنيست عام ١٩٩٩؟
٣. هل تشارك في نشاطات سياسية (غير حزبية) كالاجتماعات والندوات والمظاهرات وغيرها؟
٤. متى قررت نهائيًا أنك لن تذهب للتصويت في الانتخابات الاخيرة؟

يعرض الجدول ٤ توزيع الاجابات على كل واحد من الاسئلة السابقة حسب سبب الامتناع عن التصويت. وتمكن النتائج المعروضة في الجدول ٤ من ان تخط صورة، وإنْ بشكل تقريبي، تحدد مزايا كل من فئات المقاطعين الاربع. مثلا، يظهر من الجدول ان فئة المقاطعين الايديولوجيين لا تميل غالبا الى حزب معين (٦٥٪)، كما انها لم تشارك في انتخابات الكنيست عام ١٩٩٩ (٧٧٪). نسبة عالية من هذه الفئة تشارك في نشاطات سياسية غير حزبية (٥٢٪). موقف المقاطعة لديهم هو – على الغالب – موقف ثابت (٧٧٪). وتجدر الاشارة هنا الى ان مجموعة المقاطعين الايديولوجيين هي مجموعة صغيرة في عينة البحث من ناحية عددها، لذلك تبقى هذه النتائج بمثابة مؤشرات اولية فقط حول سلوك هذه الفئة.

الجدول ٤: العلاقة بين سبب الامتناع وبين سلوكيات مختلفة (بالنسب المئوية)

	كل الممتنعين	ايديولوجي	احتجاجي	لا مبالٍ	ظرفيّ
لا يميل إلى أي حزب	**52**	65	57	71	34
شارك في انتخابات ١٩٩٩	**48**	23	45	50	59
يشارك في نشاطات سياسية	**22**	52	29	12	13
قرار الامتناع جاء في يوم الانتخابات	**21**	0	2	16	46
قرار الامتناع جاء قبل يوم الانتخابات بفترة	**51**	23	69	45	45
موقف دائم	**28**	77	29	39	9

* الارقام في الجدول هي النسب المئوية لكل واحد من السلوكيات حسب مجموعات الامتناع

تنقسم مجموعة المقاطعين المحتجين بنسب متقاربة بين ميول حزبية (٤٣٪) وانعدام هذه الميول (٥٧٪) الى حزب معين. كذلك تتوزع هذه المجموعة بنفس النسب تقريبا بين المشاركة (٤٥٪) وبين الامتناع عن التصويت في الانتخابات (٥٥٪) في عام ١٩٩٩. ويظهر من الجدول ان مشاركة هذه الفئة في نشاطات سياسية غير حزبية ليست بالقليلة (٢٩٪) وهي تزيد عن المعدل العام للمشاركة للمتنعين عن التصويت عامة (٢٢٪)، لكنها ما تزال اقل منها لدى مجموعة المقاطعين الايديولوجيين. كما ويُتخذ قرار مقاطعة الانتخابات او الامتناع لدى غالبية اعضاء هذه المجموعة قبل الانتخابات بفترة (٦٩٪)، وهذا ما يعزز الاعتقاد ان موقف المقاطعة لديهم جاء كردة فعل على الظروف والاجواء في الفترة التي سبقت موعد

الانتخابات.
لا تميل مجموعة المقاطعين اللامبالين في غالبيتها الى حزب سياسي معين (٧١٪)، ولا تشارك في نشاطات سياسية غير حزبية (٨٨٪). ويأتي قرار المندرجين تحت هذه المجموعة بالامتناع عن المشاركة في الانتخابات إما يوم الانتخابات (١٦٪)، او قبل يوم الانتخابات بفترة قصيرة (٤٥٪)، او انه سلوك دائم (٣٩٪).

تساعد المواقف والسلوكيات المذكورة في الجدول (٤) على ابراز ان مجموعة الممتنعين الظرفيين هي مجموعة آنية، بمعنى ان غالبية اعضائها يتبدلون بشكل متواصل، وان كانت هذه المجموعة تظهر في كل معركة انتخابية. فمثلا، تظهر النتائج ان غالبية المقاطعين في هذه المجموعة اتخذوا قرار المقاطعة في نفس يوم الانتخابات (٤٦٪)، او قبل الانتخابات بفترة وجيزة (٤٤٪)؛ وهذا ما يقوي احتماليّة ان مقاطعة الانتخابات لا تشكل موقفا عند هذه المجموعة. نسبة عالية من اعضاء هذه المجموعة شاركت في الانتخابات السابقة (٥٩٪)، كما ان نسبة عالية من هذه المجموعة تبدي ميلا إلى احد الاحزاب السياسية (٦٦٪).

المقاطعة بشكل جماعي وتاثيرها على العرب في اسرائيل

من المظاهر التي تسبق كل جولة انتخابات اثارة النقاش من جديد حول جدوى العمل البرلماني او جدوى المقاطعة الجماعية للانتخابات، والذي يصبح عشية الانتخابات اشد مما في فترات اخرى. النقاش في هذه المسألة هو نقاش بين موقفين نقيضين: يدعو الاول الى المشاركة في الانتخابات للكنيست؛ بينما يدعو الاخر الى مقاطعة الانتخابات. يستند الموقف الاول، والذي تُمثله بطبيعة الحال الاحزاب المشاركة في الانتخابات، الى نجاعة العمل البرلماني في تحقيق مكاسب للفلسطينيين في اسرائيل والتاثير في صنع القرار (والى كون الاحزاب مؤسسات منظمة تمثل الجمهور العربي في الكنيست وخارجه)، ويحذر في نفس الوقت من أبعاد المقاطعة الجماعية والتي تعود بالضرر على الجماهير المقاطِعة للانتخابات.

ويستند الموقف الثاني الداعي الى مقاطعة الانتخابات الى فكرة مفادها ان المشاركة في الانتخابات هي بمثابة قبول ليهودية الدولة وشرعية البرلمان (وبالتالي شرعية القوانين العنصرية الصادرة عنه). كذلك لم تستطع الاحزاب العربية، حسب اصحاب هذا الموقف، اثبات نجاعة العمل البرلماني والذي اقتصر دوره على المشاركة في اللعبة الديموقراطية المزيفة ليزيد من بهاء الديموقراطية الاسرائيلية.

وتطرح الحركات السياسية الداعية الى المقاطعة موقفها على ان موقف مقاطعة الانتخابات هو موقف

مبدئي يستند الى الظروف التاريخية والحالة السياسية التى مرت وما تزال تمر فيها الاقلية الفلسطينية في اسرائيل. في البيان الصادر عن الحركة الشعبية لمقاطعة انتخابات الكنيست الاخيرة وُصِف خوض الانتخابات على انه:

«... تسليم بيهودية الدولة وشرعية التمييز والاضطهاد بشكل غير مباشر ومسبباً لحالة الشرذمة التي تعاني منها جماهيرنا (العربية)... لقد فرضت المؤسسة الاسرائيلية منذ قيامها شروط المشاركة واشترطت على الأحزاب العربية الإقرار علناً أو ضمناً بطبيعة إسرائيل كدولة يهودية وكذلك أداء يمين الولاء لدولة إسرائيل التي أُقيمت على أنقاض شعبنا الفلسطيني وعلى الرغم من التزام الأحزاب العربية بهذين الشرطين فإن ذلك لم يُسعفها الاّ ان تزجّ على هامش الخارطة السياسية الاسرائيلية لأجل التضييق على أعضاء الكنيست العرب بالاعتداء عليهم أو تقديمهم للمحاكمة أو نزع الحصانة البرلمانية عنهم لينالهم ما ينال الجماهير العربية من تحقير وتمييز عنصري واضطهاد قومي».

وقد اكتسبت مسألة مقاطعة الانتخابات في الانتخابات الاخيرة بعدا اضافيا. فالتساؤلات حول جدوى العمل البرلماني، وحول اتخاذ المقاطعة الجماعية نهجا سياسيا، لاقت صدى اوسع بعد الطلبات التي تقدم بها اعضاء كنيست من اليمين الى لجنة الانتخابات المركزية من اجل شطب اعضاء كنيست عرب واحزاب تمثل الجمهور العربي[٦]. ومن

٦. للتوسع في هذا الموضوع انظروا: نمر سلطاني: مواطنون بلا مواطنة (الفصل الاول- الصفحات ٦٦-٧٢).

* طلب لشطب عضو الكنيست عبد المالك دهامشة (العربية الموحدة)، وطلب لشطب القائمة العربية الموحدة-قدمها افيغدور ليبرمان (يسرائيل بيتينو). رفضت اللجنة هذه الطلبات في ٢٠٠٢/١٢/٣٠ باغلبية ٢١، مقابل ٩ معارضين و٣ ممتنعين.

* طلب لشطب قائمة الجبهة الديموقراطية-العربية للتغيير (شاركت القائمتان في الانتخابات معا) - قدم هذا الطلب عضو الكنيست ميخائيل كلاينر (حيروت). رفض هذا الطلب، في ٢٠٠٢/١٢/٣٠ باغلبية ٢٧، مقابل مؤيد واحد وتسعة ممتنعين.

* طلب لشطب عضو الكنيست احمد الطيبي (العربية للتغير)- قدمت الطلب كتلة الليكود بواسطة عضو الكنيست ميخائيل ايتان. وصادقت اللجنة، في ٢٠٠٢/١٢/٣٠ على هذا الطلب، وشطبت عضو الكنيست الطيبي بأغلبية ٢١ صوتا مقابل ١٨ معارضا، وامتناع اثنين.

* طلبات لشطب التجمع الوطني الديموقراطي و/أو شطب عضو الكنيست عزمي بشارة- تقدم بها عضو الكنيست يسرائيل كاتس (ليكود)، والمستشار

طلبات الشطب التي قدمت لها، وافقت لجنة الانتخابات المركزية على شطب كل من اعضاء الكنيست احمد الطيبي وعزمي بشارة وشطب حزب التجمع. وقد جاء هذا القرار ليثير الجدل حول مسألة المشاركة في الانتخابات، ليس فقط بين المعسكرين المألوفين في الحملات الانتخابية السابقة، انما بين الاحزاب نفسها ايضا. ففي الفترة الممتدّة بين صدور هذا القرار وصدور قرار المحكمة العليا الذي الغى قرار لجنة الانتخابات المركزية، اتخذت الاحزاب العربية مواقف مختلفة من هذه القضية. ودعا الحزب الشيوعي الاسرائيلي الى المشاركة في الانتخابات بصرف النظر عن نتيجة القرار الذي ستصدره المحكمة العليا، بينما كان موقف التجمع مشروطا بالقرار، اي مقاطعة الانتخابات إن اقرت المحكمة العليا قرار الشطب وفقا لقرار لجنة الانتخابات المركزية[٧].

القضائي للحكومة، وعضو الكنيست افيغدور ليبرمان (يسرائيل بيتينو)؛ حزب (حيروت) من خلال عضو الكنيست ميخائيل كلاينر قدم طلبا بشطب التجمع فقط. قررت اللجنة، في تاريخ ١٢/٣١/ ٢٠٠٢، شطب عضو الكنيست بشارة بشكل شخصي- بأغلبية ٢٢ عضوا مقابل ١٩-، وحزب التجمع- بأغلبية ٢١ مقابل ٢٠- ، ومنعهما من المشاركة في الانتخابات.

على أثر الجدل الذي اثاره موضوع الشطب حول مسألة المقاطعة، تطرق الاستطلاع الحالي الى موقف الجمهور من قضية المقاطعة الجماعية للانتخابات وتصورات تأثير المقاطعة على مكانة العرب في اسرائيل. لفحص آراء المشاركين في الاستطلاع حول هذا الموضوع، وجهنا اليهم السؤال التالي: «اذا قامت الجماهير العربية بمقاطعة الانتخابات، حسب رأيك، كيف سيؤثر ذلك على وضع العرب في اسرائيل؟» وقد طرح هذا السؤال على المستطلَع رأيهم بصيغة سؤال مفتوح حيث لم تحدد ما هي امكانيات الاجابة.

٧. انظروا الملحق ٣: بيان حزب التجمع الوطني الديمقراطي تعقيبًا على قرار لجنة الانتخابات المركزية منع التجمع والنائب عزمي بشارة من خوض الانتخابات. صحيفة فصل المقال ٢٠٠٣/١/٢.

ذكر المستطلَع رأيهم العديد من التصورات تم تصنيفها حسب مضمونها الى ثلاث مجموعات: تصوّرات تأثير ايجابي؛ تصورات تاثير سلبي؛ وتصورات انعدام تاثير (انظروا الجدول ٥).

تُظهر المقارنة بين مواقف المصوتين ومواقف المتنعين عن التصويت ان هنالك فروقا في تصورهم لتأثير المقاطعة الجماعية. يجب التوضيح هنا انه تم استثناء المتنعين لاسباب ظرفية من مجموعة المتنعين. تظهر النتائج ان فكرة المقاطعة الجماعية تلقى تأييدا اعلى لدى المتنعين مقارنة بالمصوتين. في حين يرى ٧٣٪ من المصوتين ان مقاطعة الانتخابات سوف تعود بالاثر السلبي على الجماهير العربية، توافق نسبة ٤٠٪ من المتنعين على هذا الرأي. كذلك يتضح ان نسبة الموافقة على ان الامتناع لن يؤثر من بين المتنعين (٤٤٪) تفوق نسبتهم من بين المصوتين (٢٠٪). كذلك نجد انه من بين المتنعين نسبة ١٧٪ ايدت ان المقاطعة الجماعية سوف تؤثّر بشكل ايجابي على الجماهير مقابل ٧٪ عند المصوتين.

الجدول ٥: تفصيل اجابات المشاركين حول تأثير المقاطعة الجماعية للانتخابات

نتائج سلبية	نتائج ايجابية
لا يكون تمثيل للعرب أو تأثير على الرأي العام	المقاطعة الجماعية هي تعبير عن وحدة
المؤسسات الرسمية لن تعترف بحقوق العرب في اسرائيل	تزداد قوة العرب ومسؤوليتهم عن مصيرهم
تنازل عن حق التصويت والحق في التعبير عن الرأي	إعلاء شأن العرب في اسرائيل وزيادة في احترامهم
إضعاف أعضاء الكنيست العرب	وسيلة ضغط على الدولة
تدهور في مكانة العرب في اسرائيل	آخر (تأثير ايجابي بدون تفصيل)
الغاء شرعية العرب كمواطنين وعزلهم	
ازدياد قوة اليمين والأحزاب الصهيونية	
آخر (تاثير سلبي بدون تفصيل)	

وتشير هذه النتائج إلى ان فكرة المقاطعة الجماعية للانتخابات لا تلقى تأييدا كبيرا حتى لدى المتنعين عن التصويت. الفئة الوحيدة التي ترى في مقاطعة الانتخابات انجازا للاقلية العربية في اسرائيل

وتنادي لها، وبالتالي فهي في نظرها تعود بالتأثير الايجابي عليها او على الاقل لن يكون لها تأثير، هي مجموعة المقاطعين لاسباب مبدئية. لكن هذه المجموعة لا تشكل سوى (٩٪) من كل الممتنعين– او ١٤٪ من الممتنعين من غير الممتنعين الظرفيين. على خلاف ذلك لا تطالب مجموعة المحتجين– وهي تشكل ٣٥٪ من الممتنعين– او ٥٥٪ من الممتنعين من غير الممتنعين الظرفيين– بمقاطعة جماعية ومنظمة للانتخابات، ولا ترى في تحقيقها مكاسب سياسية ومردودًا ايجابيًا على المجتمع العربي في اسرائيل. كذلك موقف المقاطعة لديهم ليس ثابتًا، فهو اكثر ما يكون ردة فعل على اداء الاحزاب الناشطة على الساحة السياسية وليس على مفهوم عملية المشاركة السياسية من خلال التصويت وامكانيات التأثير البرلماني.

الرسم البياني ٤: المواقف تجاه المقاطعة الجماعية للانتخابات: ممتنعون، مصوتون

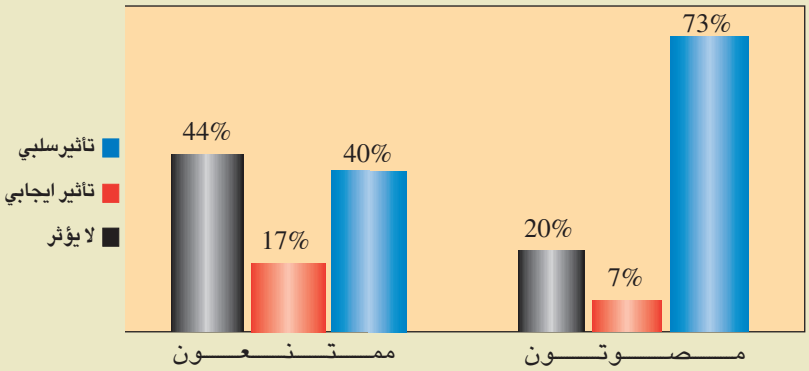

خاتمة

من النتائج البارزة لانتخابات الكنيست ٢٠٠٣ هي امتناع ٣٨٪ من اصحاب حق التصويت العرب عن المشاركة في الانتخابات، وقد حاولنا من خلال هذا الاستطلاع تحديد الاسباب التي دفعت بهذه النسبة العالية الى الامتناع عن التصويت.

تشير نتائج الاستطلاع الى انه يمكن الحديث عن عدة أسباب للاحجام عن التصويت، فهناك الامتناع عن التصويت بشكل واع ومقصود، وقد وصلت نسبة الممتنعين من هذا التصنيف الى ٤٤٪ من كافة الممتنعين، حيث وصلت نسبة الذين قاطعوا لاسباب يمكن وصفها بالايديولوجية الى ٩٪ ووصلت نسبة الذين قاطعوا بهدف الاحتجاج على الاوضاع السياسية او الاجتماعية التي رافقت جولة الانتخابات وعلى امور تتعلق بسلوك الاحزاب وممثليها الى ٣٥٪ من الممتنعين، أما موقف هؤلاء فهو موقف متغير وقد لا يبقى على ما هو في جولات انتخابية قادمة.

بقية الممتنعين، وهم يشكلون ٥٦٪ من مجمل الممتنعين عن التصويت، اختارو سلوك الامتناع لاسباب ليس لها علاقة بالموقف من المشاركة في البرلمان او من دور

وفاعلية الاحزاب المشاركة. وأكثر ما تشير اليه هذه النتائج هو ان المقاطعة الايديولوجية كاسلوب للعمل السياسي، تدعو اليه منذ عقود الحركات السياسية التي تنادي بمقاطعة الانتخابات لاسباب ايديولوجية، ما زالت ضعيفة الى حد بعيد.

ملاحق

الملحق رقم ١: بيان الحركة الشعبية لمقاطعة الانتخابات

بيان للجماهير... قاطعوا انتخابات الكنيست الإسرائيلي...

نزف الى جماهيرنا العربية الفلسطينية في الداخل إعلان إقامة حركة شعبية لمقاطعة انتخابات الكنيست الإسرائيلي وذلك من خلال المشاركة والمساهمة الفعالة في المعركة الانتخابية وتعميم الموقف جماهيرياً والعمل على انجاحه كما حدث في انتخابات رئاسة الحكومة الإسرائيلية لعام ٢٠٠١ عندما سبقت الجماهير, بحسها الوطني الصادق, كل الاحزاب والحركات السياسية ومارست حقها الشرعي بمقاطعة الانتخابات بنسبة تجاوزت الـ٨٥٪.

وها نحن نقف اليوم أمام نفس الأسباب, المبدئية والتاريخية, التي تدعونا لممارسة المقاطعة لانتخابات الكنيست كأحد أشكال التعبير السياسي وكسلوك جماعي قومي... إنها مقاطعة منظمة وتعني كسر

قواعد اللعبة المزيّفة المفروضة علينا من قبل الدولة وبالذات من قبل مؤسساتها وأحزابها التي تعتبرنا احتياطي أصوات ودليلاً على بهاء الديمقراطية الاسرائيلية.

لقد فرضت المؤسسة الاسرائيلية منذ قيامها شروط المشاركة واشترطت على الأحزاب العربية الإقرار علناً أو ضمناً بطبيعة إسرائيل كدولة يهودية وكذلك إداء يمين الولاء لدولة إسرائيل التي أُقيمت على أنقاض شعبنا الفلسطيني وعلى الرغم من التزام الأحزاب العربية بهذين الشرطين فإن ذلك لم يُسعفها الاّ ان تُزّج على هامش الخارطة السياسية الاسرائيلية لأجل التضييق على أعضاء الكنيست العرب بالاعتداء عليهم أو تقديمهم للمحاكمة أو نزع الحصانة البرلمانية عنهم لينالهم ما ينال الجماهير العربية من تحقير وتمييز عنصري واضطهاد قومي...

وبعد ٥٤ عاماً من محاولة «الأحزاب العربية» إثبات نجاعة «النضال البرلماني» بات الأمر واضحاً الآن وهي انه لا جدوى من المشاركة في اللعبة المزيّفة وان صوتنا لا يؤثر لا بل تحول «الصوت» الى «سوط» في ايدي جلادينا يتشدقون في العالم كله عن واحة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط بينما يطبقون, على أرض الواقع, أبشع الأساليب القمعية والتمييزية والاضطهادية ضد جماهيرنا.

لقد بات واضحاً ان المشاركة في الانتخابات تعني الاقرار بيهودية الدولة والاقرار بمنح الشرعية

لبرلمان دولة اليهود كما وانها تمنح الشرعية لاستمرار سياسة الاضطهاد القومي والتمييز العنصري التي تجد متنفساً لها من خلال عشرات القوانين العنصرية التي تشرّع من خلال الكنيست.
إننا وإذ نؤكد أن موقف مقاطعة انتخابات الكنيست هو موقف مبدئي ويستند الى العديد من المسوّغات العقائدية والسياسية والضميرية والعملية فاننا نناشد وبشكل خاص اولئك الذين قد يكونوا ضحية وعودات واغراءات الاحزاب الصهيونية التي تضاعف قوتها من خلال الاصوات العربية التي ستتحوّل الى سياط لجلد أبناء شعبهم واننا نناشد ضمائرهم بالعودة الى أحضان شعبهم وكنس الأحزاب الصهيونية من الشارع العربي ومقاطعة الانتخابات وهكذا تكون النتيجة مضاعفة في إضعاف أحزاب ستكون احدى دعائم الحكومة المقبلة وكذلك بعودتهم الى أحضان شعبهم ودعم صوت المقاطعة.
وبالنسبة «للاحزاب العربية» فاننا إذ نؤكد ان موقفنا ليس موجهاً ضدهم أو ضد مرشحي هذه الأحزاب بشكل شخصي لأن أسباب المقاطعة هي أسباب ضميرية وعقائدية وسياسية تتمثل بالموقف من دولة تعرف نفسها كدولة اليهود وتتمثل باستمرار سياستها العنصرية والاضطهادية ضد جماهيرنا العربية ولقد آن الآوان ليفكروا جدياً بجدوى وسائل العمل البرلماني وهم الادرى بعدم جدوى احداث التغيير الجوهري في البنية القانونية العنصرية والاضطهادية ضد الجماهير العربية, فالحل البرلماني

المسنود بأقوال السلطة لم ولن يسهم في رفع مصلحة الجماهير بل قتلهم بالرصاص الحي وتذكيرنا اننا فلسطينيون وهذا هو أسلوب التعامل معنا... فالمقاطعة هي تحد وتجربة قد خضناها ووحدتنا جميعاً وهي صمامً الامان لفتح آفاق العمل السياسي الجديد لنا جميعاً ضمن استراتيجية العمل والتنظيم خارج البرلمان وعدم حصر أنفسنا باشتراطات لعبة الانتخابات المزيّفة التي لن تستطيع ان تكون المفتاح لمواجهة قضايانا المصيرية.

صوت المقاطعة هو تعبير سياسي وسلوك جماعي قومي ويوحدنا واما خوض الانتخابات فانها تسليم بيهودية الدولة وشرعية التمييز والاضطهاد بشكل غير مباشر ومسبباً لحالة الشرذمة التي تعاني منها جماهيرنا...

فيا جماهيرنا... هلموا نرفع صوتنا عالياً... بمقاطعة الانتخابات نتصرّف كشعب يرقى ويسمو الى تطوير آليات ووسائل نضالية وان يرقى بخطابه السياسي لتحقيق حقوقه الجماعية كاملةً بالعودة وتقرير المصير.

أخي... صوتنا سوطٌ بيد جلادي شعبنا...

معاً نقاطع... معاً نقطع سوط الجلادين...

من موقع اللجنة الشعبية لمقاطعة الانتخابات
http://mokata3a_48.tripod.com/

الملحق رقم ٢: استمارة البحث

هل قمت بالتصويت في الإنتخابات الأخيرة للكنيست؟
نعم
لا

(للذين امتنعوا عن التصويت)
ما هو سبب امتناعك عن التصويت في الانتخابات الاخيره (٢٠٠٣)؟

في سنة ٢٠٠١ أجريت انتخابات لرئاسة الحكومه قاطعها معظم العرب، قبلها في سنة ١٩٩٩ أجريت أنتخابات لرئاسة الحكومه والكنيست, هل شاركت في انتخابات ١٩٩٩؟
نعم
لا

هل تشارك في نشاطات سياسية (غير حزبية) مثل اجتماعات ، ندوات، مظاهرات ... الخ؟
دائماً أشارك
أحياناً أشارك
لا أشارك بالمرة

متى قررت نهائياً أنك لن تذهب للتصويت في الانتخابات الاخيرة؟
في يوم الإنتخابات
قبل يوم الانتخابات بفترة
هذا موقف دائم عندي وليس قرار أتخذته في لحظة معينة

بالرغم أنك لم تصوت في الانتخابات الاخيرة(٢٠٠٣)،
لأي حزب من هذه ألاحزاب تميل أكثر؟
نعم- (اسم الحزب)
لا أميل لأي حزب

(لجميع المشاركين)
اذا قامت الجماهير العربيه بمقاطعة ألانتخابات، حسب رأيك كيف سيؤثر ذلك على وضع العرب في اسرائيل ؟

معلومات ديموغرافية
الحالة الإجتماعية: ١. أعزب/عزباء ٢. متزوج/ه
٣. أخر
العمر: _____ _____
الديانة:
١. مسلم
٢. مسيحي
٣. درزي

الدراسه:

١. إبتدائية/ثانويه جزئية

٢. ثانوية

٣ . جامعية

الجنس:

١. ذكر

٢. أنثى

البلدة: _____

_____

الملحق رقم ٣: حزب التجمع الوطني الديمقراطي تعقيبًا على قرار لجنة الانتخابات المركزية منع التجمع والنائب عزمي بشارة من خوض الانتخابات. صحيفة فصل المقال ٢/١/٢٠٠٣.

اصدر د.جمال زحالقة،المرشح الثاني والناطق بلسان التجمع الوطني الديمقراطي،البيان الصحفي التالي تعقيباً على قرار لجنة الانتخابات المركزية منع التجمع والنائب عزمي بشارة من خوض الانتخابات:
«ان تصرف الاكثرية اليمينية في لجنة الانتخابات المركزية هو فضيحة للديمقراطية.لقد حاولت هذه الاكثرية تحويل جلسات المحاكم الى محاكم تفتيش باشتراطها الولاء للصهيونية كبطاقة دخول للكنيست،لا علاقة لهذا القرار بالديمقراطية فما هو الا تعبير عن طغيان الاكثرية».
«معظم ممثلي معسكر اليسار والوسط الاسرائيلي، الذين صوتوا ضد قرار الشطب، فعلوا ذلك خشية ان يؤدي الشطب الى مقاطعة الانتخابات، مما يدل على ان التهديد بمقاطعة الانتخابات اذا شطبت احدى القوائم العربية اثمر في التأثير،وادى الى اتخاذ القرار ضد التجمع بأكثرية صوت واحد فقط وليس باغلبية ساحقة كما توقع البعض. القاضي حيشين حذر اعضاء اللجنة من تأثير قرارات الشطب على تصويت الناخبين العرب، ولو ساد الموقف الذي رددته بعض الاطراف السياسية والذي يقول سنصوت في كل حال مهما شطبوا او منعوا لكانت الاغلبية في لجنة

الانتخابات المركزية اكبر بكثير مما يجعل الوضع اخطر واصعب مما هو عليه الان».

«بقي قرار منع حركة الارض عام ١٩٦٤ من خوض الانتخابات ذكرى اليمة في قلوبنا ولكن شطب اي قائمة عربية اليوم وفي العام ٢٠٠٣ سيكون له اثر سياسي بعيد المدى، فلا يمكن المرور مر الكرام على قرار من هذا النوع. لقد كان قرار اللجنة سياسياً ولا علاقة له بالجانب القانوني واتخذ القرار بتصويت كل اعضاء كتلة اليمين في لجنة الانتخابات.لا يمكن للمحكمة العليا تجاهل القانون ولا تبني تفسير اليمين الاسرائيلي له. نتوقع ان تتأثر المحكمة العليا بموقف القاضي حيشين المعارض للشطب وكذلك بأن القرار اتخذ باغلبية ضئيلة ووفق اعتبارات سياسية محضة».

«التجمع ماض في حملته الانتخابية بعزيمة اقوى ويحضر في نفس الوقت للاستئناف الى العليا ضد قرار الشطب».